

وزير الأشغال والصحة جالا على مستودعات المطار

زعيتر: المشهد مفرز وخطير على صحة الإنسان و«غرف إعدام»

تحول ملف سلامة الغذاء إلى مغارة لا نهاية لها. كلما أوغل مفتشو وزارة الصحة فيها كلما زاد طولها. تظن أنك على «تلة» من المخالفات لكن فجة تكشف أنك مقيم على جبل من الفساد. لا فرق هنا بين قطاع خاص وآخر عام، فكلاهما سواسية في الجريمة.

المطار واجهة البلد ويوابة السياحة والسائحين الذين يتباكي المسؤولون عليهم، تحول إلى «زريبة» لا تصلح حتى لإقامة الحيوانات. روائح كريهة منبعثة من الفضلات البشرية، تروح في أجواء مكان البرادات المخصصة لحفظ الأطعمة. أما التبريد فيها أقل بدرجات من المطلوب لسلامة الأغذية الموضبة في داخلها. كأنك تسمع عن دكاكين في قرى نائية أو أماكن لا تطاها أجهزة الدولة، عندما تعلم أن في المطار معلبات منتهية الصلاحية منذ عشر سنوات لا تزال موجودة في أقبية التخزين غير مفروزة عن المعلبات الصالحة.

جدران مشققة. أسطح آيلة إلى السقوط. قوالب الحشرات الطائرة والزاحفة تسوح في كل مكان بلا حساب أو رقيب أو سمات دخول. الأوساخ تنتشر في العنابر. إنها فعلا «زريبة» بحسب توصيف وزير الصحة وائل أبو فاعور استنادا إلى ما خلص إليه تقرير مراقبي وزارته.

أبو فاعور حمل التقرير وتوجه إلى المطار حيث وافاه إلى هناك وزير الأشغال غازي زعيتر.

وصف وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر المشهد في عتابر الشحن وبرادات التخزين في مطار بيروت الدولي، بـ«المقزز»، لافتا إلى أنّ «بعض المواد منتهية الصلاحية منذ أكثر من 3 أو 4 سنوات وعلى الجميع تحمل مسؤولياتهم».

وأشار الوزير زعيتر إلى أنّ «الوضع في برادات التخزين مرعب، ورهيب، وغير مقبول، وهو خطر على صحة الإنسان»، واصفا إياها بـ«غرف الإعدام»، ومؤكدا «أنّ هذا المعنى يحتاج إلى صيانة وتأهيل».

كلام زعيتر جاء إثر جولة له ووزير الصحة العامة وائل أبو فاعور أمس، في عتابر الشحن وبرادات التخزين في مطار بيروت الدولي، للاطلاع على أوضاعها بعد رفع فريق من المفتشين والمراقبين الصحيين في وزارة الصحة تقريرا مفصلا عن أوضاع سيئة جدا تستوجب المعالجة الفورية.

حملة الغذاء مستمرة ولقمة المنتجين الزراعيين خط أحمر

شهيّب: منع عرض المنتجات غير المطابقة بدءاً من الشهر المقبل

أكد وزير الزراعة أكرم شهيب «استمرار الرقابة والمتابعة من قبل وزارة الزراعة»، لافتا إلى «أننا لن نتأخر عن منع استهلاك أي منتج لا يتوافق مع المعايير أو غير مطابق لشروط السوق المحلية»، وأضاف «أننا لن نسمح بعرض أي منتجات للمصانع غير المطابقة بدءاً من الشهر المقبل، ولن نسمح بتصدير منتجاتها كما سنعلن أسماءها».

كلام شهيب جاء خلال مؤتمر صحافي عقده أمس، في مبنى الوزارة، في حضور المدير العام للزراعة لويس لحدو، وسفير منظمة «الفاو» في لبنان موريس سعادة، ومستشاري الوزير شهيب وممثلين عن غرف التجارة والزراعة والصناعة، وصناعيين، ومزارعين، ومستوردي الأدوية والأسمدة وعدد من موظفي الوزارة.

وأضاف: «سحبنا الإنذارات من بعض المصانع التي استجابت لكل التعليمات»، مشيرا في هذا السياق إلى «نجاب» و«ونسروة شتورة»، «الغزال»، «معامل الشرق» وبعض المصانع مثل «قيبر»، «اليمن»، «مفنير اليمن»، حلويات «مال الشام».

وتابع: «أما غيرهما، فلديها مهلة محددة للتعاجب حتى نهاية الشهر الجاري، وسنكشف عليها مرة ثانية مع بداية العام الجديد. أما المصانع التي لم تتجاوب وتحقق الشروط المطلوبة، كما المصانع التي لم تسجل بعد، فكما سبق واعلنا بدءاً من الشهر الأول من العام المقبل لن يسمح بعرض منتجاتها في السوق المحلي وسنمنع تصديرها». وتطرق شهيب إلى «موضوع سموم الأدوية الزراعية غير المرخصة، إضافة إلى الذين يهربون أدوية ممنوعة من سورية»، لافتا إلى أنه قد كتبنا إلى «وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق مرفقا بملف كامل في هذا الخصوص، نطلب فيه منه إقفالها وملاحقتها وأصحابها قانونيا».

وأكد أنّ «لقمة المنتجين الزراعيين خط أحمر»، وقال:

«لذلك، أصدرنا التعميم رقم 1/ 5/ المتعلق بتسليم الكبان الطازج من المزارعين، وطلبتنا من معامل تصنيع الكلبان والأجبان كافة، التقيد باستلام الحليب الطازج من المزارعين في كل المناطق اللبنانية، وذلك في الأيام التي تلي يوم عيد الميلاد مباشرة، وتحت طائلة اتخاذ الإجراءات المشددة». وأشار شهيب إلى أنّ «بعض المعامل والتعاونيات أنبلغتنا إصرارها على أن يسفر لتر الحليب بـ600 ليرة» لافتا إلى أنّ «هذا سيؤدي بها إلى إجراءات قاسية جدا من قبل الوزارة. لقد اتفقنا نحن الوزارات الأربع المعنية، على تحديد سعر لتر الحليب بـ1100 ليرة للحليب السائل».

معلومات تسمح بتقييم مخزون النفط والغاز في البرّ اللبناني

نظريان: ننتظر التحاليل النهائية لمعرفة المناطق الواعدة

أعلن وزير الطاقة والعماد آرثور نظريان، أنّ «انتهاء عمليات المسح الجوي للبرّ اللبناني من دون مشكلات تقنية أو أمنية، يعطينا الأمل والحافز على إعادة إطلاق قطاع النفط في لبنان»، لافتا إلى «أننا ننتظر صدور التحاليل النهائية لمعرفة المناطق الواعدة. وإنّ كبريات شركات النفط العالمية أبدت اهتمامها الشديد بمنطقة شرق المتوسط بما في ذلك لبنان».

ولفت إلى أنّ «تقنيات المسح الجوي التي استخدمنا «نيوز» في هذا المشروع، هي نموذج دقيق ومتعدد النتائج، واستعاتت بها شركات النفط الرائدة لتدعيم قراراتها الاستثمارية والاستكشافية في أنحاء العالم». وأضاف: «هذه المعلومات مفيدة للشركات التي استثمرت أو قد

الأشغال تناقش بدء تطبيق قانون السير

قباني: أزمة السير تكلف نحو 3 مليارات دولار

المقبل 2015. لأن في نيسان 2015 نبدأ تطبيق الغرامات القاسية على المواطنين».

وفي ما يتعلق بالنقص في عدد شرطة السير لدى قوى الأمن الداخلي، قال: «نتمنى أن يكون هناك استعانة بـحراس بلدية بيروت، وأن تزيد البلدية عدد الحراس بما يتعلق بقانون السير. وطلبتنا خفض عدد العناصر المراقبة للسياسيين إذ لا يجوز أن تذهب أعداد كبيرة في الوقت الذي سنستطيع ان نتفخري عنهما».

وأضاف: «كذلك طلبنا من بلدية بيروت توفير مراب لحجز الدراجات وإتلافها. يجب أن تتلف الدراجات وتدفع اجرتها»، مشيراً إلى أنّ «المؤسسات الأساسية المطلوب تحقيقها هي إنشاء المجلس الأعلى للسلامة المرورية برئاسة رئيس مجلس الوزراء،

البناء



مستوفية الشروط. وأنّ قسماً من المواد الغذائية محفوظة منذ عام 1995».

وقال: «هناك بضائع معدة للتلف وممعدزة وهناك خلط لادوية مع المواد الغذائية»، مضيفاً «أنّ الرضيات غير نظيفة والمواد الغذائية خارج البرادات، والزبدة في مرمى النفايات».

وتابع: «الراحة كريهة، وكانك داخل مكب نفايات وليس في مستودع للطعام. السمك واللحوم والأدوية والنفايات كلها موجودة في فاعور أنّ «الوضع تحسن بنسبة 70

في المئة من يوم الجمعة ولغاية اليوم»، وقال: «أعاني

لافتاً إلى أنّ «هناك لائحة طويلة كبيرة»، وقال: «لدينا كل يوم مرفوضات. لن أتحدث الآن عن الشركات التي تاتي بها، لكن من يعرف أن لديه منتجاً غير مقبول في أي بلد في العالم ويدخل لبنان، «فليخبط بغير هالمسلة»، فهذا أمر لن نقبل به، ولم نقبل به منذ اليوم الأول لتسلمنا الوزارة».

وأضاف: «أعتقد أنّ الوزير حسين الحاج حسن أيضاً كان في هذا التوجه ولا يزال من موقعه في وزارة الصناعة. وبالتالي، هناك تفاهم مع كل الوزارات في هذا الموضوع أنّ لبنان ليس مكباً لأحد».

ولفت إلى أنّ «مصلحة زراعة النجبية نظمت 24 محضراً، ومصلحة زراعة البقاع 24 محضراً من القطع والرعي الجائر، ومصلحة زراعة الشمال 63، والجنوب 17، وعكار 52، وجبل لبنان 189، والبقاع –الهرمل 12 محضراً. وأملنا بأن يتشدّد القضاء ويشكل رادعاً لمن يستنبح الغابة وأخضر لبنان».

وعن رخص تنظيف مجرى النهر، قال شهيب: «ما يحصل أنّ صاحب هذا الترخيص لا يكون غيوراً على مسلك النهر، إنما طامع بامرئين: الصخور للكسارة،

والشجر للقطع وبيعه حطب. وما يحصل من فيضانات في مناطق الساحل هو نتيجة الانحدار الشديد وسرعة المياه. هذه الرخص تؤثر كثيراً، وتقطع معها كل الغاية على مجاري الأنهار. ونتمنى من الوزارات المعنية ألا تعطي رخصة تنظيف نهر، فهذه ليست رخصة تنظيف نهر، إنما رخصة جني مال على حساب الطبيعة والبيئة في لبنان».

وتمنى المدير العام للوزارة لويس لحدو من جهته، «أن ينطلق عام 2015 انطلاقاً عام 2014 ذاتها على صعيد التسويق ومعالجة المشاكل»، مشيداً بـ«الوزير شهيب»، وقال: «تأمل بأن يبقى صمام أمان للقطاع الزراعي».

قدّم ورقة عمل في ندوة شرم الشيخ

غصن: لوحدة العمال

في مواجهة أخطار الخصخصة

لفت رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن إلى «تزايد أهمية التشريعات العمالية في زمن العولمة وإملاءات البنك الدولي وشروط صندوق النقد الدولي من أجل خصخصة القطاع العام وإنسحاب الدولة من دورها في الرعاية الاجتماعية»، معتبراً أنّ ذلك «يستوجب وحدة العمال وحركتهم النقابية في مواجهة هذه الأخطار».

كلام غصن جاء في خلال مشاركته في ندوة «دور تشريعات العمل في تعزيز الحوار الاجتماعي» التي عقدت في شرم الشيخ، حيث طرح ورقة عمل أشار من خلالها إلى «ضرورة تأمين أرضية صلبة لمراكز الحوار الاجتماعي بدءاً من تطوير تشريعات العمل وتحديثها كي تتواءم مع معايير العمل العربية والدولية».

ولفت إلى أنّ «مفظة تشريعات عمل واضحة هي شرط أساسي من شروط الحوار الاجتماعي، ذلك أنّ الحوار الاجتماعي لا يمكن أن يستند فقط على رغبات الأطراف وحسن النوايا أو حل المشكلات الطارئة».

وأضاف: «كما أنّ الحوار الاجتماعي الحقيقي يتطلب وجود أطراف إنتاج حقيقيين متضامنين وموحدتين، فالنقابات العمالية الضعيفة والمرذمة غير الممثلة تمثيلاً فعلياً وصحيحاً للعمال تصبح غير مؤهلة

للمشاركة في عملية الحوار».

وتابع: «إنّ تشريع قانون الضمان الاجتماعي هو ركن أساسي في تأمين الحماية الاجتماعية بما يؤمن الاستقرار الاجتماعي لأوسع شريحة من شرائح المجتمع وهي العمال، وذلك من خلال إنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي».

وتطرق إلى «دور النقابات العمالية في التأثير على تشريعات العمل ورعاية مصالحها من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وهو الدافع الأول لتعزيز الحوار الاجتماعي، لا سيما أنّ العمال هم الأطراف الرئيسية المعنية بنتائج هذا الحوار».

واختتم: «لقد تزايدت أهمية التشريعات العمالية في زمن العولمة وإملاءات البنك الدولي وشروط صندوق النقد الدولي من أجل خصخصة القطاع العام وانسحاب الدولة من دورها في الرعاية الاجتماعية، ما يستوجب وحدة العمال وحركتهم النقابية في مواجهة هذه الأخطار».

خليل من مرفأ بيروت:

هناك أمر كبير من فضائح ومن محاسبة

قام وزير المال علي حسن خليل أمس، بزيارة مفاجئة وبعيداً من الإعلام الى مرفأ بيروت قاصدا مديرية إقليم بيروت في الجمارك، حيث التقى بعض الموظفين فيها مستفسرا منهم عن بعض الأمور التقنية المرتبطة بأعمال الكشف على المستوعبات والشحنات المصدرة والمستوردة.

وطرح الوزير خليل جملة أسئلة محددة مع من التقاهم ثم انتقل إلى باحة الكشف معاينا طريقة الكشف وكيفية سير العمل في المستوعبات هناك وحركة تخليص البضائع، بعدما انتقل إلى العنبر الرقم 19 حيث عقد لقاء مع الموظفين المسؤولين فيه لتبنيان حقيقة ما يسال عنه في ما يجري في مرفأ بيروت.

وأشار خليل إلى أنّ «ما يجري اليوم جزء من تكوين ملف الجمارك عن وضع المرفأ والجمارك في شكل عام ولقد لاحظت أنّ هناك تحركا لم أرّتح له وكنت مضطرا إلى المعاينة في شكل مباشر، واليوم شكلنا صورة أوسع عن الأمر الذي كنا نتابعه، وكل يوم سيكون هناك شيء جديد وسيكون للجمارك ملف كما للشؤون العقارية».

وردا على سؤال عما إذا سيكون هناك فضائح، أجاب هناك أمر كبير، من فضائح ومن محاسبة وتهمني المحاسبة بالدرجة الأولى لتصويب الأمور.



ارتفاع معدل الحجوزات حتى نهاية العام

رامي: أصحاب المطاعم محبطون من انعدام الانفراجات

أعلن نقيب أصحاب المطاعم والمقاهي والملاهي والبايتسري طوني رامي أنّ «نسبة الحجوزات في عيدي الميلاد ورأس السنة لم تتمثل بعد مع أنها ارتفعت اعتباراً من 20 كانون الأول الجاري حتى نهاية العام»، عازيا ذلك إلى «الحجوزات المتأخرة التي بات يعتمدها اللبناني، ورغبة بعض اللبنانيين العاملين في الخارج في تمضية عيد الميلاد بين الأهل والأصحاب، وعيد رأس السنة في الخارج بدليل إطلاق أربع طائرات «تشارتر» من بيروت إلى دبي واسطنبول حيث سيضي ركابها «رأس السنة»، إضافة إلى الطائرات العادية».

وأشار في حديث له «المركزية»: إلى أنّ «هناك شريحة أخرى من اللبنانيين أولويتها تسديد الأقساط المدرسية لاولادها، وشراء هدايا العيد، ومن تم التفكير في تمضية الوقت في المطاعم. كما أنّ أكثرية اللبنانيين بات هاجسها الوضع الأمني والخوف من المستقبل والوضع الاقتصادي المتراجع، إضافة إلى ضعف القدرة الشرائية ما خلق حلالا من خلافات لدى أصحاب المطاعم حيث باتت هذه المهنة تشكل عبئا عليهم بعدما كانوا يمارسونها بفرح».

وأضاف: «على رغم ذلك، يصّر أصحاب المطاعم على تحريك الركود الاقتصادي في مؤسساتهم عبر إقامة الحفلات المميزة، تزامنا مع تناسير الحجوزات حيث نأمل بأن نعوّض بعضاً من خسائرتنا في هذا الموسم الذي يشكّل النسبة الأكبر من التشغيل في خلال العام، خصوصا من جانب اللبنانيين المقيمين».

ولفت إلى «عدم اكتمال حجوزات حفلات رأس السنة»، عازياً ذلك إلى «الحجوزات المتأخرة التي يمارسها اللبناني بحجة الوضع الأمني أولا، وفانيا بسبب إحياء الفنانين الكبار حفلاتهم خارج لبنان كقطر والقاهرة ودبي». أما بالنسبة إلى حفلات النوادي الليلية، «فلم تتعدّ الحجوزات فيها الـ30 أو 40 في المئة» على حد تعبيره، متمنيا عودة الحركة إلى مطاعم الجبل التي تراجعت بسبب تأخر تساقط الثلوج ولا سيما في مناطق الزعرور –فاريّا –الرز،» مبديا تخوفه من «خسائر فادحة قد يتعرض لها هذا القطاع في الجبل إذا لم تتساقط الثلوج للسنة الثانية على التوالي، علما أنّ أصحاب المطاعم في هذه المناطق لديهم استحقاقات كبيرة يتوجب تسديدها، وبالتالي نطالب المواطنين بتضحية عظلة نهاية الأسبوع في المناطق الجبلية بعدما تم درس الأسعار لتشمل كل فئات اللبنانيين وتتوافق مع إمكاناتهم».

واستغرب رامي «عدول الشركات والمؤسسات عن إقامة حفلاتهم في المطاعم تكريما لعمالهم وموظفيهم كما تجري العادة، إذ لا تزال نسبة الحجوزات لشهر كانون الثاني صفرا علما أنّنا نحتدّر شهر الوالأم والدعوات».

وعن إمكان تأثير موضوع سلامة الغذاء على زيادة المطاعم، قال: «بلغت نسبة التراجع 25 في المئة مقارنة بالسنة السابقة، من دون معرفة أسبابه حتى الآن، وما إذا كانت تعود إلى موضوع سلامة الغذاء، أو غياب القدرة الشرائية، أم الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي. لكن ما نعرفه أنّ أصحاب المطاعم محبطون من انعدام أي رؤية أو انفراجات في المدى القريب، فهم يعيشون «كل يوم بيومه».

الصلوات

حافظ الدولار الأميركي في سوق بيروت المالية على استقراره، وأقلل على سعر وسطي 1507.50 ليرة لبنانية وفقا لنشرة مديرية القطع والعمليات في مصرف لبنان.

بالليرة اللبنانية	بالدولار			
مبيع	شراء	مبيع	شراء	العملة
اليورو	1.2227	1.2228	1835.42	1851.32
الليرة السورية	176.28	177.34	8.49	8.56
الدينار الأردني	0.7075	0.7095	2118.56	2136.91
الدينار العراقي	1162.00	1164.00	1.29	1.30
الريال السعودي	3.75	3.7503	400.26	403.72
الدينار الكويتي	0.2852	0.2857	5257.44	5302.98
الدرهم الاماراتي	3.6729	3.6413	408.66	412.20
الريال القطري	3.6406	3.64013	412.25	415.82
الجنينة المصري	6.9414	6.9415	216.24	218.11
الليرة التركية	1.8132	1.8144	827.54	834.71
الفرنك السويسري	1.5653	1.5655	2349.67	2370.02
الجنينة الاسترالياني	1.5556	1.5559	2335.26	2355.48
اللاف ين ياباني	120.10	120.11	12.50	12.61
الدولار الكندي	1.0163	1.0167	1476.64	1489.42
الدولار الاسترالي	1.0407	1.0409	1562.24	1575.77
اللاف فرنك افريقي	511.99	514.69	2.92	2.95

المصادر

العدن	أمس	السابق	النسبة	
الذهب	1176.30	1179.80	-0.30%	↘
الفضة	15.745	15.688	0.36%	↗
البلاتينيوم	1192.35	1179.90	1.06%	↗

حتى الساعة **07:00** مساءً بتوقيت بيروت.

حركة مرفأ بيروت

رست أمس داخل أحواض مرفأ بيروت 19 باخرة منها 8 بوآخر جديدة حملت 35952 طنا، فيما غادرت 5 بوآخر وينتظر وصول 13 باخرة بحسب لائحة الغرفة الدولية للملاحة في بيروت.
البوآخر التي غادرت: بولوكس، أكوافيفا، ابوكريم 4، اوروكارغو باري، هانسا نارفيك.